



مركز البحوث الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

كورونا وتداعياته على الاقتصاد الإسرائيلي

1 - مدخل:

داهمت أزمة فيروس كورونا إسرائيل في وضعية اقتصادية معقدة، خلقتها الأزمة السياسية المستمرة منذ قرابة عام، إذ لم تتشكل حكومة ثابتة، ما منع إقرار ميزانية العام 2020، فيما كانت حكومة بنيامين نتنياهو قد أقرت ميزانية العام 2019، في نهاية شهر آذار من العام 2018. ولهذا فإن الحكومة تصرف ميزانيتها، بناء على ميزانية العام 2019، مقسمة إلى 12 شهرا، وهذا يمنع عمليا رفع الميزانية، على الأقل بما يحتاجه التكاثر الطبيعي خلال عام، وتم تجميد الكثير من جوانب الصرف، ومن مشاريع البنى التحتية، إلا تلك التي ميزانيتها كانت مقررة من قبل. وعلى الرغم من ذلك، أعلنت الحكومة عن رصد 10 مليارات شيكل، ما يعادل 2.74 مليار دولار وفق سعر الصرف الجديد، لمواجهة تداعيات الفيروس، إلا أنه بحسب التقديرات، فإن الخسائر قد تكون أكبر حتى زوال الفيروس. ولكن الحكومة قد تجد نفسها مضطرة لتخصيص ميزانيات أكبر لتعويض كل المتضررين، في الوقت الذي كان على الحكومة لجم المصاريف لكبح العجز المتفاقم في الميزانية العامة منذ العام الماضي. ويستدل من تقرير صادر عن بنك إسرائيل المركزي وتقارير اقتصادية، منها تقارير صادرة عن مكتب الإحصاء الحكومي، أن الاقتصاد الإسرائيلي سيشهد هذا العام انكماشاً غير مسبوق منذ عشرات السنين، بنسبة 5.3%، وأن النمو المتوقع للعام المقبل سيعيد إسرائيل لمستوى نهاية 2019. وتؤكد هذه التقارير أن الاقتصاد الإسرائيلي سيحتاج إلى عدة سنوات ليتجاوز خسائر فيروس كورونا، كما تؤكد أنه بعد عيد الفصح العبري واحتمال عودة النشاط الاقتصادي التدريجي، فإن الكثير من الشركات والمصالح مرشحة لإغلاق أبوابها، ما يعني فصل عشرات آلاف العاملين، لتتضاعف نسبة البطالة الرسمية أكثر فأكثر. وكان بنك إسرائيل، قد أعلن عن خفض نسبة الفائدة البنكية من 0.25% إلى 0.1%، وهذا لن يكون ملموساً لدى الجمهور، إلا لدى من حصل على قروض قبل اندلاع الأزمة الاقتصادية في أعقاب انتشار فيروس كورونا، وهذا التأثير سيكون طفيفاً. في حين أن خفض الفائدة الأساسية لاقت من ناحية أخرى ارتفاعاً حاداً في فوائد

البنوك التجارية على القروض للجمهور والشركات. ويجري الحديث عن قروض تصل نسبة الفائدة السنوية عليها إلى 10% وأكثر، بشكل عام، وهناك استثناءات لتقديم قروض بنسب أقل. وتتذرع البنوك فيما يتعلق بالفائدة العالية، بأنها تريد ضمانات، في ضوء تردي الأوضاع الاقتصادية، وارتفاع احتمالات عدم التسديد. يشار إلى أن خفض الفائدة البنكية الأساسية كان متوقعا، دون أي علاقة بالأزمة الاقتصادية الناشئة، وهذا على ضوء الانخفاض الحاد في وتيرة التضخم المالي في الأشهر الأخيرة. وكانت الفائدة البنكية قد هبطت إلى أدنى مستوى لها 0.1% في شهر شباط 2015، واستمرت هذه النسبة طوال 45 شهرا، إلى أن رفعها البنك المركزي في شهر تشرين الثاني 2018، وتلكأ البنك في خفضها مجددا تحت ضغط الأزمة الاقتصادية. ويتوقع بنك إسرائيل أن يسجل التضخم هذا العام تراجعاً بنسبة 0.8%، على ضوء التراجع الحاد في الاستهلاك العام، واقتصاره على الاستهلاك الأساسي، وتراجع النشاط الاقتصادي في مختلف مرافق الحياة. ويتوقع البنك أن يسجل التضخم في العام المقبل 2021 ارتفاعاً بنسبة 0.9%، ولكن هذه النسبة أيضا هي أقل من الحد الأدنى المطلوب، من 1% إلى 3%، الذي وضعه بنك إسرائيل المركزي. وأعلن بنك إسرائيل أن الاقتصاد الإسرائيلي سيشهد العام الجاري 2020 انكماشاً بنسبة 5.3%، وهذه نسبة غير مسبوقه في عقود الازدهار الاقتصادي الثلاثة الأخيرة، فأعلى نسبة انكماش شهدها الاقتصاد الإسرائيلي كانت في العام 2002، وهي حوالي 2%. ويقول البنك إن تقديراته تركز على الوضع الحالي، من حيث محدودية القيود على الحركة التجارية. أما إذا استمرت هذه القيود واشتدت، فإن الانكماش سيرتفع إلى 8.8%. وهذه نسبة تعد كارثية أكثر للاقتصاد، وسيكون من الصعب تخيل حجم حالات الإفلاس في القطاع الاقتصادي. ويقدر بنك إسرائيل بأن عدد العاطلين من العمل يتراوح ما بين 650 ألفاً إلى 720 ألفاً، وأن نسبة البطالة في نهاية العام ستصل إلى 9%، ما يعني قرابة 380 ألف شخص. وفي تقديراته، فإن العجز في الموازنة العامة سيصل هذا العام إلى 12% من حجم الناتج العام، لأن مصروفات الحكومة ستزداد بنحو 60 مليار شيكل (الدولار يعادل حالياً 3,45 شيكل)، غالبيتها مساعدات للعاطلين عن العمل والمصالح الاقتصادية، في حين أن مداخيل خزينة الضرائب ستكون بقدر 55 مليار شيكل أقل من المطلوب.

يضيف البنك أنه في حين يتوقع انكماشاً بنسبة 5.3% في هذا العام، فإن العام المقبل 2021 سيشهد نمواً اقتصادياً بنسبة 8.7%. ولكن هذه النسبة التي تبدو عالية جداً ستعيد الاقتصاد الإسرائيلي في نهاية 2021،

إلى ما كان عليه الناتج العام في نهاية العام السابق 2019. في حين أن نسبة التكاثر الطبيعي في العاملين الجاري والمقبل معا في حدود 4%، ما يعني أن النمو العالي المفترض في العام المقبل لن يكون كافيا لتعويض الاقتصاد الإسرائيلي عن خسائره، بل سيحتاج لبضع سنوات أخرى، بمعدل نمو يتجاوز نسبة 4% على الأقل سنويا. ويقول البنك المركزي إن من بين ما استند عليه في تقديراته هو التقدير بانكماش اقتصادي بما بين 5% إلى 6% في الدول المتطورة، وخاصة الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، المركز الأساس لحوالي 60% إلى 70% من الصادرات الإسرائيلية.

وقال محافظ البنك المركزي، أمير يارون، إن البنك يتوقع خطر المزيد من التدهور في الوضع الاقتصادي. وقال: "هناك الآن تدهور في الوضع الصحي، وخطر حدوث مزيد من التدهور في الوضع الاقتصادي أخذ في الازدياد". وأضاف أن "الصورة الأكثر صعوبة تظهر في سوق العمل. فعند اندلاع الأزمة، خرج أكثر من مليون عامل إلى إجازات ليست مدفوعة الأجر. وتُظهر البيانات الآن أن أكثر من نصف مليون عامل لم يعودوا إلى العمل بعد، بالإضافة إلى 150 ألف عاطل عن العمل قبل الأزمة، وحوالي خمس العاملين المستقلين، فقدوا معيشتهم جزئيا أو كليا".

من ناحية أخرى تشير التقارير الاقتصادية إلى أن البورصة الإسرائيلية خسرت في الأسبوعين الأخيرين من شهر آذار الماضي بنسبة 27% من قيمة الأسهم فيها، وهذه التراجعات مستمرة أيضا. وهذا انعكس سلبا أكثر على شركات ضخمة، من بينها قطاع الغاز. ولكن من تلقى ضربة قاسية جدا هم العاملون الذين يتم تعويم صناديق التقاعد الخاصة بهم منذ العام 2003 في البورصة، ما يعني أنها تلقت ضربة وخسائر فادحة. وبحسب تقرير في صحيفة "كلكاليس" فإن صناديق التقاعد خسرت في شهر آذار 15% من قيمتها، كما أن صناديق توفير خاصة بالعاملين في القطاع العام والشركات الكبرى، وتسمى "صناديق استكمال"، خسرت هي أيضا 12% من قيمتها. ونصح الخبراء بأن يمتنع العاملون الذين بلغوا سن التقاعد الآن، أو بات يحق لهم فتح صناديق توفير الاستكمال، عن أخذ مستحقاتهم بل تركها لأشهر طويلة حتى تسترد خسائرها في البورصة. وتقول التقارير الاقتصادية من جهتها إن البطالة الطارئة سجلت حتى الآن نسبة 26% من إجمالي المنخرطين في سوق العمل، إلا أن 90% منهم فُرِضت عليهم إجازة غير مدفوعة الأجر. ولكن التقارير الاقتصادية تتنبأ بما هو أسوأ للاقتصاد الإسرائيلي، وقد يكون في خلفية هذه التقارير ضغط على الحكومة لاستئناف الحركة

التجارية والإنتاج. وقالت صحيفة "ني ماركر" في تقرير جديد لها، إن الأزمة الاقتصادية باتت تهدد أيضاً قطاع التقنية العالية "الهابتك"، الذي بدا وكأنه خارج الأزمة، لكون نسبة عالية جداً من العاملين في مجال البرمجة قادرين على العمل من البيوت. ولكن بحسب الصحيفة، فإن الأزمة ستضرب قطاع "الهابتك"، بالذات بعد انتهاء الأزمة الاقتصادية، إذ سيكون تراجع كبير على الطلب، ما يعني تراجع العمل، وسيتبع هذا حملات فصل عالية من العمل، كما هي الحال في قطاعات عمل كثيرة، خاصة وأن الحديث يجري عن ارتفاع حاد متوقع لحالات الإفلاس في المصالح الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، وأيضاً في بعض الشركات. والضربة القاسية الشديدة يشهدها قطاع السياحة، الذي من المتوقع أن تستمر أزمته لفترة أطول بعد انتهاء أزمة الكورونا. كما أن السفر إلى الخارج سيكون مشروطاً، إما للقيام بأعمال أو زيارة أهل، ولكن ليس للسياحة العامة. وهذا يعني ضربة لشركات السياحة للخارج، في حين أن قطاع السياحة المحلية كان أول من تلقى ضربات الأزمة، فالفنادق خالية، وكذلك تضررت كل المرافق وقطاعات العمل المرتبطة بالسياحة، مثل شركات النقل، وشركات الطيران، والمواقع السياحية. وكانت إسرائيل سجلت في العام الماضي ذروة في عدد السياح، وبلغ عددهم 4.55 مليون سائح، والتوقعات هي أن يهبط عددهم هذا العام بأكثر من نسبة 60%، وغالبية السياح القادمين هم إما لزيارات عائلية أو لغرض الأعمال.

2 - توقعات بانخفاض النمو بنحو 2.7 بالمئة:

أظهرت معطيات نشرها موقع صحيفة "إسرائيل اليوم"، أن معدلات نمو الاستهلاك عام 2020 يلوح بانخفاض محتمل مقارنة بعام 2019. وذكر الموقع أن معدل النمو في إسرائيل في العام 2019 كان الأعلى بين عموم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OECD". ووفقاً للمقاييس الأولية التي تقوم على أساس معطيات مكتب الإحصاء المركزي وتحليل ميتاف داش بروكراج، فإن النمو في إسرائيل في السنة الماضية بلغ 3.3%، نحو ضعفين أكثر من المتوسط في الـ OECD الذي بلغ 1.7%. وتأتي نيوزيلندا بعد إسرائيل، حيث سجلت نمواً بمعدل 2.7%، ومن ثم الولايات المتحدة 2.3%، تليها السويد 1.4%، ثم اليابان 1%، فسويسرا وألمانيا 0.8% و 0.6% على التوالي وتغلق القائمة تركيا (0.3%)، وإيطاليا والمكسيك (0.2%). وقال موقع الصحيفة: إن ارتفاع وتيرة نمو الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص في إسرائيل كان قليلاً، بينما التصدير، الاستثمارات

والاستيراد نمت كلها بوتيرة أدنى مما كان عليه في السنتين السابقتين. وتتبع الاستثمارات المتدنية من الانخفاض الحاد بمعدل 19% في استيراد منتجات الاستثمار، وأغلب الظن يدور الحديث عن استثمارات لمرة واحدة مثلما في مشروع "انتل" أو الاستثمارات في صناعة الغاز. فيما سجلت الاستثمارات من الإنتاج المحلي ارتفاعاً، أما أسعار الاستيراد فقد سجلت انخفاضاً حاداً بمعدل 4.6% مقابل ارتفاع بمعدل 0.3% في أسعار التصدير، ما خلق للاقتصاد ربحاً بشروط تجارية، أدى ذلك إلى مساهمة نسبية استثنائية في النمو بنحو 1.2%. الجدير ذكره أن الأسعار في إسرائيل تعتبر الأعلى بنحو 18% مقارنة بالمتوسط في دول الـ OECD، بتعابير قيم القوة الشرائية (PPP). و فقط في النرويج، سويسرا، الدانمارك وأستراليا الأسعار أعلى مما هو عليه في إسرائيل.

وفي "ميتاف داش" يقدر أن الفائدة في إسرائيل ستبقى بلا تغيير وأن النمو في العام 2020 سينخفض جداً مقارنة بـ 2019 وسيبلغ نحو 2.7%.

3 - الإغلاق وتداعياته:

هناك خلافات شديدة بين متّخذي القرارات في إسرائيل فيما يتعلق بمواجهة فيروس الكورونا. فتوصية وزارة الصحة التي تحظى بدعم رئيس الحكومة، بإغلاق فعلي للاقتصاد - والإعلان عن حالة طوارئ بحيث يسمح فقط باستمرار العمل للمؤسسات الحيوية التي تشكل 30 في المئة منه مع إلحاق ضرر اقتصادي كبير. ولكن جهات في قيادة الاقتصاد في إسرائيل يعارضون بشدة هذه التوصية وينتقدون حقيقة أن أي حلول أخرى، أقل شدة، لم يتم فحصها بعمق. هكذا كانت نماذج ردود دول مثل كوريا الجنوبية التي تشمل فحوص كثيرة ومتابعة للمصابين وفرض إغلاق محدود طبقاً لنتائج المتابعة. أو النموذج الفريد لبريطانيا التي اختارت عدم محاربة الوباء، وبدلاً من ذلك تحمي فقط من يمكن أن يصابوا به بصورة شديدة وهم الشيوخ والمرضى. وأساس الانتقاد يركز على الكلفة الاقتصادية الضخمة لفرض إغلاق على الاقتصاد. والتقدير هو أن التكلفة باهظة جداً، بحيث أن السوق لن تستطيع تحملها سوى لفترة زمنية قصيرة، شهر أو شهر ونصف. وإذا لم ينته الوباء في نهاية هذه الفترة فلن يكون مناص من محاولة سياسة مواجهة أخرى معه، لأن الاقتصاد لا يمكنه تحمل التكلفة الاقتصادية الباهظة. وبحسب تقدير جهات في القيادة الاقتصادية، فإن تكلفة وقف النشاطات في الاقتصاد

ستكون الأشد منذ أزمة حرب يوم الغفران. وبحسب قولهم، فإن تكلفة فرض إغلاق لشهر أو شهر ونصف على الاقتصاد ستكون خسارة تقدر بـ 4 - 6 في المئة من الإنتاج. في هذه الحالة يتوقع أن يقفز دين إسرائيل إلى نسبة الدين - الإنتاج، 70 في المئة على الأقل. والإغلاق لمدة أطول سيؤدي إلى أن يصل الدين الإسرائيلي إلى مستويات أعلى بكثير. إن تكلفة تخفيض إنتاج السوق بالثلثين ستكون خسارة إنتاج بـ 4 في المئة على الأقل، على فرض أن الإغلاق سيستمر حتى بعد "عيد الفصح". وإغلاق يستمر لشهر ونصف سيصل إلى 6 في المئة إنتاج، أو خسارة تقدر بـ 80 - 90 مليار شيكل. وحسب تقدير الاقتصاديين الكبار، فإن الاقتصاد الإسرائيلي يمكنه تحمل هذه الضربة، إذا لم يكن مناص منها. وإذا أدى الإغلاق حقا إلى وقف انتشار الكورونا، فإن تجربة الصين التي على الأقل حتى الوقت الحالي يبدو أنها نجحت بعد فرض إغلاق مطلق على ملايين الأشخاص مدة خمسين يوما، هي الأساس للتقدير بأن الإغلاق هو الوسيلة الأكثر نجاعة من أجل القضاء على الوباء. وإذا كان هذا التقدير صحيحاً، وأن إغلاق 4 - 6 أسابيع سيوقف الكورونا فإن الاقتصاد يمكنه تحمل خسارة 80 - 90 مليار شيكل. وسيكون بالإمكان النهوض من ذلك فيما بعد بسبب فترة الإغلاق المحدودة.

المشكلة الصعبة هي أنه لا يوجد ثقة بأن الإغلاق لفترة محدودة سيوقف الوباء. الخوف الشديد هو أن إغلاق 4 - 6 أسابيع غير كاف. وأنه ستأتي موجة أخرى من الفيروس. في هذه الحالة سيكون مطلوب إغلاق لأشهر كثيرة، بدون فترة انتهاء معروفة مسبقاً. وهذه الجهات الرفيعة تحذر من ذلك طوال الوقت وبكل الطرق. حسب تقدير هذه الجهات الاقتصاد لا يمكنه الصمود أمام فترة إغلاق لأكثر من شهر - شهر ونصف في كل الأحوال.

إن إغلاقاً لبضعة أشهر بدون فترة انتهاء معروفة مسبقاً، يقودنا إلى سيناريوهات حرب يوم الغفران. هكذا حذرت المصادر الرفيعة في الاقتصاد. الاقتصاد في إسرائيل في حينه هبط خلال سنتين من نمو بـ 12 في المئة في السنة إلى نمو 1.5 في المئة. ووجد نفسه في العقد المفقود. هذه خسارة باهظة للإنتاج، التي ستجد السوق صعوبة كبيرة في النهوض منها. "هذا ضرر كبير له تداعيات بعيدة المدى لأن مشاريع ستفلس وستضيع أموال ضخمة، وسيكون من الصعب جدا تحريك الاقتصاد من جديد. وستكون لذلك أيضا تداعيات كبيرة على الميزانية، لأن المداخيل من الضرائب ستتهار وسيكون على الدولة دعم العاطلين عن العمل ودعم

المصالح التجارية. لذلك، فإن قرار إغلاق طويل المدى يجب اتّخاذه فقط بعد تمحيص وتفكير وتقدير للثمن الذي يكتنف هذه الخطوة".

عمليا، الآن الاقتصاد موجود في عملية ضمور. فروع كاملة أغلقت منها مؤسسات التعليم، جهاز السياحة والاستجمام والتمريض والمحاكم. عدد كبير من العمال يخافون من الخروج من البيوت ويمتنعون عن الاستهلاك. الضرر الاقتصادي أمر محتم. وما زال الاقتصاد يستمر في العمل طالما أن الحكومة لا تأمره بالتوقف. وحسب أقوال الجهات الاقتصادية الرفيعة المستوى، فإن قرار الإغلاق الكامل للاقتصاد يجب اتخاذه فقط لفترة محددة، إلى ما بعد عيد الفصح. وإذا تبين أن هذه الفترة غير كافية وواصل الوباء الانتشار، فبحسب رأيهم في حالة كهذه ستكون حاجة إلى التوقف وإعادة فحص النموذج الذي اتبعتّه إسرائيل. على الأجنحة توجد نماذج بديلة مثل نموذج كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة أو بريطانيا. و"يمكن تطبيق هذا النموذج مدة شهر ومشاهدة هل يساعد أم لا"، على حد قول الأوساط الاقتصادية. و"إذا لم يتم وقف الوباء فلا يمكن مواصلة الإغلاق، نحتاج إلى فحص بدائل سياسية، بما في ذلك البديل البريطاني الذي لا يحاول وقف الوباء".

في كل حال، إن تنبؤات رجال الاقتصاد رفيعي المستوى فيما يتعلق بالاقتصاد هي توقعات متشائمة إلى درجة مخيفة. وخسارة إنتاج تبلغ 4 في المئة هي كما يبدو أمر محتم. هكذا أيضا قفزة في نسبة الدين - الإنتاج إلى 70 في المئة على الأقل في حالة إغلاق طويل، سيكون هناك ضرر واضح في الوضع المالي لإسرائيل بسبب هبوط في جباية الضرائب والحاجة إلى أدوات مالية لتشجيع الاقتصاد. في المقابل، خطوة إعطاء إجازة بدون راتب على حساب أيام البطالة، تلقى الثناء. وهكذا أيضا القرارات بتأجيل جباية الضرائب والارنونا، وتأجيل جباية فواتير الكهرباء. مع ذلك، فإن هذه الشخصيات رفيعة المستوى تطلب إيجاد حل أيضا لضائقة المستقلين، مثلا دفع بدل بطالة بالحد الأدنى بمقدار أجر الحد الأدنى للمستقلين لفترة محدودة.

4 - تأثير كورونا على البورصة:

أعلن بنك إسرائيل المركزي أن الاقتصاد الإسرائيلي سيشهد هذا العام 2020 انكماشاً غير مسبوق، بنسبة 6%، بدلا من التقدير بانكماش بنسبة 4,5% أعلنه في أيار الماضي. وفي حين تقول تقديرات سلطة التشغيل الإسرائيلية إن 850 ألف شخص لم يعودوا إلى العمل، بعد فتح غالبية مرافق الاقتصاد خلال الأسابيع السبعة

الماضية تدريجياً، فإن هذا العدد مرشح للارتفاع هذه الأيام، على ضوء القيود الجديدة على العديد من المرافق، التي ستسرح عمالها من جديد، وهذه المرة قد يكون هناك فصل كامل من العمل، وليست إجازات غير مدفوعة الأجر. ويقول البنك المركزي إن النمو الاقتصادي سيشهد ارتفاعاً حاداً في العام المقبل 2021 بنسبة 7,5%، وهذا أعلى بقليل من تقديراته الصادرة في شهر أيار. ولكن في حال صدقت تقديرات البنك الجديدة، وهي مرشحة للتعديل طيلة الوقت، بحسب التطورات، فإن الاقتصاد يكون في العامين الجاري والمقبل قد سجل نمواً إجمالياً بنسبة 1,5%؛ في حين أن التكاثر السكاني في عامين في حدود 4%، وهذا يعني أن الاقتصاد سيتراجع في الحصيلة النهائية، مقارنة مع ما كان حتى نهاية 2019. كما يعني أن الاقتصاد سيحتاج لسنوات من النمو الاقتصادي العالي حتى يعوض خسائره. وفي أحدث أرقام نشرتها دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، يتبين أن الاقتصاد الإسرائيلي انكمش بنسبة 6.9 بالمئة منذ بداية الربع الأول من العام الحالي، وذلك بالمقارنة مع تسجيله نمواً بنسبة 4.6 بالمئة في الربع الأخير من العام المنصرم. والسبب الرئيس في هذا التراجع هو تفشي وباء كورونا، والإغلاق العام الذي أعقبه. وبحسب ما نشرته الدائرة، فإن أكثر القطاعات تضرراً من الإغلاق كان فرع السياحة والسفر الذي تراجع خدماته بنسبة 85.2 بالمئة بفعل توقف الرحلات بين دول العالم، وتعطل السياحة الداخلية. كذلك، انعكس تراجع استيراد السيارات على الناتج المحلي، الذي تأثر سلباً أيضاً بتراجع استيراد البضائع بنسبة 23 بالمئة. وانخفض الإنفاق الشخصي للفرد بنسبة 22.2%، فيما انخفض استهلاكه الشخصي، من دون احتساب منتجات «صراع البقاء»، بنسبة 16.8% بحساب سنوي. يضاف إلى ما تقدم تراجع استهلاك المواد الغذائية والسجائر والألبسة والأحذية وغيرها من المنتجات.

وفي ظل فرض قيود الإغلاق مجدداً، لا يتوقع للاقتصاد الإسرائيلي سوى مزيد من التراجع، مع تسجيل ارتفاع في أعداد العاطلين عن العمل، علماً بأن نسبة هؤلاء بلغت حتى الربع الأول من العام الجاري نحو 26 في المئة.

في السياق يقول المحلل الاقتصادي في صحيفة "يديعوت أحرونوت" سيفر بلوتسكي إن التراجعات الحادة في أسعار كل الأسهم في كل البورصات في العالم، بما فيها إسرائيل، دون فرق بين شركات ستخسر الكثير من وباء الكورونا وبين شركات ستخسر القليل أو ستريح، هي مؤشر مؤكد على الفزع. وهذا ليس رد فعل متوازن على انتشار الفيروس بل هو "استسلام للاعقلانية".

ومع ذلك تابع بلوتسكرو أن هناك مسا حقيقيا بالاقتصاد العالمي والمحلي (الإسرائيلي)، وتأكلا متوقعا في ربحية عدد كبير من شركات البورصة في فروع مثل الطاقة، السياحة، الطيران، الترفيه، الموضة والمواصلات. وإلى هذا يضاف الانهيار في أسعار النفط الخام، وهو نتيجة لسقوط الطلب ورفض روسيا التخليص من إنتاجها.

وفي المقابل، حسب بلوتسكرو، ستمتع من الانخفاض الدراماتيكي لأسعار النفط دول عديدة مثل إسرائيل التي تستورد مواد الطاقة وفروعا كثيرة من الطاقة، مثل الكيماويات والبنى التحتية. وستجني إسرائيل أيضا ربحا سياسيا غير مباشر من إضعاف إيران اقتصاديا.

وقال بلوتسكرو إن هذه الحالة القائمة ستعزز فرضية أن يكون التضخم المالي الإجمالي في إسرائيل في العام الجاري سلبيا، ما سيزيد القوة الشرائية الحقيقية لمتلقي الأجور. ويتبع هذا انخفاض مؤكد في الفائدة، ما يعني انخفاض قيمة قروض السكن، ما سيرفع جدوى الاستثمار في السكن، كما أن انخفاض قيمة الشيكال جيد لشركات التصدير.

وختم بلوتسكرو، معلقا على قرارات الحكومة الإسرائيلية، إنه عندما سترتفع البطالة وتزداد الإفلاسات، فإن الحكومة، كل حكومة، ستبدأ بالعمل بفرع وستتخذ قرارات متسرة وباهظة الثمن. وهذا سيناريو متكرر لا يزال ممكنا إحباطه.

5- كورونا تدمر عناصر الأمن القومي:

تفيد المصادر الرسمية الإسرائيلية بأن المعطيات الدقيقة بشأن مستويات الفقر المستجد في كيان العدو من جراء أزمة كورونا لن يتم نشرها قبل نهاية العام 2021، إلا أن هناك العديد من الدلائل التي تشير إلى خطورة الأوضاع الاقتصادية والمعيشية وارتفاع نسبة العائلات المحتاجة في إسرائيل، ومن بين هذه الدلائل ارتفاع عدد العائلات المحتاجة التي تتوجه بطلبات للحصول على مساعدة الجمعيات الخيرية، وتفيد المصادر بأن العديد من الجمعيات الخيرية الخاصة تقوم بجهد هائل للتعامل مع الطلبات التي تصلها من جانب هذه العائلات إلا أن قدرتها على الاستمرار في تقديم المساعدات تبقى محدودة وقد تفقدها في المستقبل القريب بسبب اتساع عدد العائلات المحتاجة، والتوقعات بارتفاع أعداد العاطلين عن العمل. وتضيف هذه التقارير أن

حكومة نتنياهو - غانتس تواجه صعوبات كبيرة في توجيه الدفة نحو شاطئ الأمان، في ظل حالة التصارع الداخلي بين مكونات الائتلاف، بحيث لم يعد هذا الائتلاف قادراً على عمل أي شيء وهو يرى المصالح والاعمال التجارية على وشك السقوط والانهييار. ولم تنجح البرامج التي تطرح للتخفيف من حدة التأثيرات السلبية للجائحة في تلبية احتياجات الإسرائيليين الذين يطلقون الاحتجاجات بأشكالها المختلفة، ويرفضون أية أولويات تسبق الالتفات إلى الوضع المعيشي الذي يهدد نسبة كبيرة من العائلات التي تلامس خط الفقر. وضمن هذه الأجواء كان آخر ما يتوقعه رئيس حكومة العدو الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، هو توجيه الانتقادات اللاذعة لإدارته على خلفية انتشار فيروس كورونا في الكيان بعدما كان يسوق لأدائه في مواجهة الأزمة كإنجاز له في المرحلة السابقة، وهو ما يفتح الباب على التساؤلات حول بداية تقويض مكانة نتياهو في الرأي العام، جراء تحول الأزمة الصحية والاقتصادية إلى أزمة اجتماعية متفاقمة. ويتزامن ذلك مع خلافات داخلية حول الميزانية، فيما يشكل التلويح بانتخابات مبكرة أهم ورقة ضغط يمارسها على خصمه وشريكه في الحكومة، بيني غانتس. وفي السياق أيضاً يجتاح الوباء إسرائيل في ظل تركيبة معقدة وغير مسبوقة من الأزمات السياسيّة الممتدة بعد انتخابات كنيست الثالثة بدون نتائج حاسمة، ونصف الناخبين يعادون نتياهو ولا يتقون بنواياه، ناهيك عن العجز في الميزانيّة والتحديات الأمنيّة المعقّدة. جراء هذه المستجدات، بدأت حالة غليان في الشارع الإسرائيلي مقرونة بارتفاع مستوى الانتقاد لنتنياهو، مع اقتناع راسخ لدى الخبراء الاقتصاديين بأنه في حال عدم وجود حل جذري للجائحة، ستكون إسرائيل مقبلة على أزمة غير مسبوقة في تاريخها. خطورة المسألة عند نتياهو هي أن الأزمة في نظر فئات واسعة من الرأي العام ليست نتيجة واقع مفروض فقط، بل بسبب سوء الإدارة التي يتحمل مسؤوليتها بنفسه. وعلى هذه الخلفية، يمكن تسجيل هذه المحطة على أنها قد تكون بداية تقويض مكانة الرجل الشعبي، بعد أكثر من عقد في رئاسة الحكومة، بالتوازي مع خلاف حاد حول الميزانية.

في هذه الأجواء، أقرت حكومة العدو مجموعة من التقييدات لمجابهة الزيادة في أعداد مُصابي «كوفيد - 19»، شملت إغلاق القاعات والنوادي والحانات وكذلك صالات الألعاب الرياضية وحمّات السباحة العامة، كما لن تُتاح إقامة عروض ثقافية، في حين سنُقام الأنشطة الرياضية المنظمة من دون حضور جماهيري، وذلك تحذير لنتياهو أنه في حال «لم نتحرك الآن، سوف نستقبل المئات، وربما أكثر من ألف مصاب، بوضع حرج

في الأسابيع المقبلة الأمر الذي سيُشَلُّ أنظمتنا». وبالتوازي، أعلنت رئيس خدمات الصحة العامة في وزارة الصحة، البروفيسورة سيغل ساديتسكي، استنالتها من منصبها، كاشفة عن أن «إسرائيل تتجه نحو مكان خطير في الأسابيع الأخيرة»، وهو ما يعكس تصاعد المخاوف من المسار المقبل.

هذه النتائج وضعت الحكومة الإسرائيلية بين نوعين من التحديات كلاهما ينطوي على مخاطر: الأول صحي والثاني اقتصادي. ومشكلة إسرائيل أنه في حال تصاعد الإصابات قد يؤدي ذلك إلى تهديد القطاع الصحي وفقدان السيطرة وفقاً لتحذير بعض الخبراء، والتحدي الثاني أن عودة الإغلاق بالمستوى الذي كان عليه يشكل عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد، وهو ما دفع الجهات المختصة إلى رفع الصوت ضد استمرار الإغلاق. وكنموذج على التداعيات القاسية، ذكرت التقارير الإعلامية أن عجز الموازنة خلال الأشهر الستة الماضية سجّل أكثر من ضعف ما كان عليه في السنة الماضية بعدما بلغ 58.2 مليار شيكل (100 دولار أمريكي = 342 شيكلاً)، مقابل 22 مليار في المدة نفسها من العام الماضي. ولفنتت هذه التقارير إلى أن هذه الزيادة تعود إلى نفقات الحكومة وتقلص مداخيل الدولة. ويتوقع «بنك إسرائيل» أن ينكمش الاقتصاد خلال العام الجاري بنسبة 6%، لكنه يتوقع أن ينمو العام المقبل بنسبة 7.5% بالاستناد إلى فرضية إيجاد حل للوباء. مع ذلك، تجد حكومة العدو نفسها ملزمة إعادة الإغلاق على أن تعود ثانية تحت ضغط الاقتصاد لرفعه لكن مع إجراءات مشددة، على أمل أن تكون أكثر نجاحاً من الاختبار السابق.

لقد ساهمت الأزمة في مزيد من تعرية طبيعة الكيان المصطنع، فمن جهة كشفت عن طبيعته الرأسمالية الجشعة التي تمثلت في التوتر الذي شاب قطاعات الصحة والأمن والاقتصاد. كما كشفت عن طبيعته العدوانية في البيئة الاستراتيجية الإقليمية، حيث وبرغم تفاقم الأزمة التي تهدد صحة وسلامة وحياة الأفراد يحتدم النقاش حول الأمن القومي الاستراتيجي وصيانته، كما يحاول الجيش الحفاظ على جاهزيته الحربية ترقباً لأيّة أخطار خارجية، وبالتالي لم ينخرط بشكل أوسع في مهام مكافحة كورونا على الجبهة الداخلية، واقتصرت تدخلاته على النشاطات المذكورة أعلاه. ومن جهة أخرى كشفت أزمة كورونا عن الطبيعة العنصرية التوسعية، من حيث التمييز بين فلسطيني الداخل واليهود فيما يتعلّق بالتجهيزات والخدمات الصحية وتوزيع مراكز الفرز والفحص، والتمييز ضد العمّال الفلسطينيين من الضفّة العاملين في الداخل من حيث الحقوق الاقتصادية والتعاطي معهم في ظل الوباء، والتمييز المشين ضد الأسرى الفلسطينيين مع وصول الوباء

للسجون، ناهيك عن استمرار الاحتلال في التوسّع الاستيطاني والاقترحات وهدم المنازل والاعتقالات رغم تعاضم تفشي الجائحة.

على صعيد ثان، صنّف الموقع الرسمي لائتلاف Deep Knowledge Group ("مجموعة المعرفة العميقة"- ائتلاف لمجموعة من المنظّمات التجاريّة غير الربحيّة، تنشط في مجال البحوث العلميّة والاستثمار والتحليلات والإعلام والعمل الخيري) إسرائيل على أنّها "الدولة الأكثر أماناً في العالم". في حال افتراض موضوعيّة هذا الموقع في التصنيف، فإنّه يقدم دليلاً على نجاح إسرائيل في إحراز أعلى تصنيف في العالم برغم كل التعقيدات الوجوديّة والهيكليّة التي تمرّ بها. كما وجّه مركز حاييم شيبا للابتكار نداءً إلى كل المبتكرين حول العالم يدعوهم لتقديم مقترحات مشاريع تتعلّق بتطوير تقنيّات لمعالجة كورونا، فيما يبدو تنفيذاً لوصيّة مركز القدس للشؤون العامة، الذي اعتبر أنّ الطريق الوحيد الذي سينقذ إسرائيل من الأضرار الاقتصاديّة الناجمة عن الجائحة، ويحجز لها موقعاً متقدماً بعد انجلائها عن العالم، هو الاستثمار الكثيف للموارد الماليّة والبشريّة والتوظيف الأعلى للتكنولوجيا الفائقة والتقنيّات المتقدمة لتطوير ابتكارات وتقنيّات تساعد في علاج الوباء أو احتوائه. ولا بد من القول إن تطوير قطاع التكنولوجيا الفائقة والأمن الرقمي والتقنيّات المتقدمة مثل مساراً أساسياً أحرزت فيه إسرائيل إنجازات متقدّمة وما تزال، وهو مسار اقتصادي أساس لدولة ذات عدد سكّان صغير نسبياً تقع في بيئة استراتيجيّة واسعة تعتبرها معادية، وهو المسار الذي جعلها الدولة الوحيدة في الإقليم الفاعلة عالمياً في جهود مكافحة الوباء والوحيدة التي تشارك في التنافس العالمي المحموم للسبق في تطوير اللقاح. وفي المحصلة

لا ينحصر أثر تفشي وباء كورونا على صحّة الأجساد البشريّة فقط، بل يتعدّها ليشكّل تهديداً على الأمن القومي والأمن الاقتصادي للدول المختلفة، بحيث قد يؤدي فشل الدولة في احتواء الوباء إلى انهيار كامل في النظام والاقتصاد. وفي إسرائيل، تتصاعد النقاشات على المستوى الرسمي وعلى مستويات أخرى، حول أثر تفشي الوباء على الأمن القومي الإسرائيلي وتذهب بالتالي في ثلاثة مسارات . فلقد عقد معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، في 12 آذار الماضي، مؤتمراً بدون جمهور، تحت عنوان: "كورونا، الأمن القومي، الديمقراطية". ودار محور النقاش حول مستوى اللابيين العالي عند صنّاع القرار، والفجوات الكبيرة في المعرفة والمعلومات حول طبيعة الفيروس وطرق انتشاره وآليات السيطرة عليه، والتحدّيات الناجمة عن وضع يسهّل

انتشار الشائعة والأخبار الكاذبة والاضطرابات ونظريات المؤامرة. وقام المشاركون بتحليل عدّة مسارات محتملة، مع التأكيد أنّ أداء الدولة هو أحد العوامل الأساسية في ترجيح أحد هذه المسارات.

أ - المسار المتفائل - دولة مع إنفلونزا: الإجراءات والتدابير لاحتواء الجائحة فعّالة، العدوى لا تصيب إلاّ مئات ولا تقتل إلاّ عشرات. دخول الربيع والصيف وارتفاع درجات الحرارة كفيلاّن بكبح الانتشار والأعراض. واستعادة العلاقات التجارية العالمية في الربعين الثاني والثالث لهذا العام، واستعادة السياحة، مع انخفاض طفيف في الناتج المحلي الإجمالي.

ب - المسار المتشائم - دولة مريضة: جائحة طويلة لن تنتهي خلال الأشهر الستة القادمة. معظم الدول غير قادرة على احتواء العدوى. تباطؤ النمو في الاقتصاد الأميركي أو نمو سنوي سالب، وهذا أكبر تهديد لإسرائيل. آثار مدمرة على الناتج القومي الإسرائيلي ونمو سنوي سالب.

ج - المسار الأسوأ - دولة غير فعّالة: خروج المرض عن السيطرة، انهيار الخدمات العامة، تلاشي الثقة بالحكومة والسلطات. انهيار قدرات صمود الأمن القومي أمام التحديات الاستراتيجية، تعاضد الوجود الإيراني في العراق، تنامي قدرات حزب الله، تعافي نظام الأسد.

كما عالجت مجموعة من الدراسات والمقالات، أثر تقيّد وباء كورونا على الأمن القومي الإسرائيلي على مستوى صراع القطاعات والمؤسسات ودور الجيش فإسرائيل من أكثر الدول استعداداً وجاهزيةً للتعامل مع التهديدات العسكرية حتّى تلك التي تطال الجبهة الداخلية. إلاّ أنّ التعاطي مع وباء صحّي صعب المراس أمر مختلف تماماً، فهو تعامل مع تهديد مجهول، يشكّل تحدياً مضاعفاً، في ظل تراجع القطاع الصحي الإسرائيلي في السنوات الأخيرة، نتيجة التركيز على أولويات أخرى مثل الأمن القومي. ومؤخراً أثار جنرالات الجيش جدالات حادة حول قضيتين أساسيتين: صيانة قدرات الجيش لتفادي الاضطرار لإغلاق وحدات كاملة مثل الطيران العسكري والبحرية ووحدات استخباراتية مختلفة، وتقديم الدعم والمساندة للنظام الصحي والمدني والشرطة. وعلى عكس التقارير الإعلامية لا تبرز عند الجيش إلى الآن ميول في تحمّل أعباء الوباء، فهو لا يملك أية أفضلية على المنظمات المدنية مثل الصحة والشرطة في التعامل مع أزمة صحّية، كما لا يملك فهماً حقيقياً لكيفية إدارة الأزمات المدنية. وإلى الآن لم تظهر عند الجنرالات أية اهتمامات بفرض إدارة عسكرية

للبلاد، حيث ينحصر دور الجيش بنظرهم في تقديم الدعم والمساندة الثانوية للمؤسسة المدنية التي من المفترض أن تتحمل المسؤولية.

لقد كشفت أزمة كورونا عن تناقضات حادة بين القطاع الصحي الذي يطالب بفرض إجراءات أشد لحماية الصحة البشرية، وقطاع الاقتصاد الذي يرفض ذلك لحماية الاقتصاد. وأظهرت ضعف الإمكانيات المادية الإسرائيلية للتعامل مع الوباء، في نقص الكادر الطبي، ووسائل الوقاية، ونقص منشآت الحجر وسيارات الإسعاف ووسائل الوقاية والمعدات الخاصة، ما يعيد للذاكرة عدّة حالات في العقدين المنصرمين، حيث كشفت لجان التحقيق ما بعد الحرب عن ضعف الاستعداد القومي للتعامل مع الطوارئ.

وعزى الوباء الأزمة المؤسساتية التي تضرب هياكل المؤسسات الإسرائيلية، فعلى سبيل المثال افترقت مديرية الدبلوماسية العامة في مكتب رئيس الحكومة إلى مدير لمدة تزيد عن عام، ما أثر على نظام المعلومات والتواصل مع الناس، الذي يعتبر سبباً رئيسياً لتدافع الناس في الأسواق مساء السبت 14/3/2020، وإفراغ الرفوف من السلع الأساسية. ومن المعلوم أنّ التواصل مع الناس وتوجيه الخطابات الدورية هي من أهم الأولويات في حالات الطوارئ. ويرى البروفسور إفرام عنبار، مدير معهد القدس للاستراتيجية والأمن، أنّ الجائحة أضعفت الأمن القومي الإسرائيلي، إذ تعاني العديد من الوحدات في الجيش الآن قصوراً في القوة البشرية. ولا يعتقد أنّ الانشغال بكورونا سيؤثر على التوجهات الإقليمية المعادية لإسرائيل. ويرى أنّ هذا الوباء حرب على إسرائيل يشبه من عدّة جهات حالة الحرب التي تستخدم فيها أسلحة بيولوجية وكيميائية. وتحاول الحكومة طمأنة الناس في حال تفشي الوباء أكثر بتقديم وعود بتدخل الجيش الذي يملك منشآت ومرافق ومعدات كافية للتعامل مع أعداد كبيرة من المرضى، وخبرات إدارية وتنظيمية للتعامل مع حالة طوارئ ضخمة، إلا أنّه تأسس للتعامل مع الزلازل والهجمات الصاروخية وليس مع الوباء، حيث سيضعف تدخله حركة المؤسسات المدنية التي تواجه الوباء في الخطوط الأمامية، ناهيك عن النقص في القوة البشرية الذي ستعانيه وحدات الجيش نتيجة إصابات الجنود والضباط بالفيروس وسياسات الحجر. وفي حال تفشي الوباء ستأثر قدرات الجيش على الاستجابات السريعة والفعالة، والتاريخ يقدم لنا عدّة أمثلة عن جيوش تفككت نتيجة الوباء.

إلى اللحظة تم تنفيذ تغييرات جدية وهيكلية في مجموعة كبيرة من تدريبات الجيش الروتينية للتكيف مع الوباء، وخفضت العمليات العسكرية في المناطق ذات الكثافة السكانية في الضفة الغربية. كما يمثل إجراء التباعد الاجتماعي مشكلة في آليات إدارة الحواجز والمعابر ونقاط التفيتش والتدريبات، ويؤثر على الروح القتالية للجيش ومتانة العلاقات الرفاقية بين عناصره. ويمثل الوباء خطراً مالياً يهدد تمويل الجيش بسبب التكاليف المباشرة وغير المباشرة على ميزانية الدولة. وفي حال استثمرت الحكومة مبالغ ضخمة لإحياء الاقتصاد بعد احتواء الوباء، ستتأثر ميزانيات الجيش وخططه طويلة المدى، خاصة خطة "القوة الدافعة- متعددة السنوات" لبناء الجيش، التي وضعها قائد قوات الجيش في شباط الماضي. وهذا مع استمرار التحديات الاستراتيجية في البيئة الإقليمية المحيطة بإسرائيل، إذ لم يظهر أي أثر للوباء في تغيير نظرة المحيط المعادي لإسرائيل. فرغم النتائج الكارثية للوباء في إيران، إلا أنها تستمر في حملتها لطرد الولايات المتحدة من العراق، ومحاولة تأمين طرق لوجستية لتوفير الدعم للأسد وحزب الله، كما يستمر الأسد في الاستفادة من الدعم الاستراتيجي الروسي له. ومن جهة أخرى لم تتوقف حملة تركيا للسيطرة على إدلب السورية. ولا يجد مركز القدس للشؤون العامة بديلاً أمام إسرائيل إلا التركيز على الاستثمار العلمي في تطوير الاستجابات المتقدمة للفيروس، لتوكيد دورها كمركز للأبحاث العلمية يخدم أمن الولايات المتحدة والغرب، كطريق وحيد لضمان التفوق الاستراتيجي الإسرائيلي بعد جلاء أزمة كورونا.

6 - دور السلطة الفلسطينية:

يتفق معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي مع مركز القدس للشؤون العامة على أنّ الجائحة عززت التعاون والتنسيق الفلسطيني- الإسرائيلي، وأكدت ضرورة وجود سلطة فلسطينية قوية وفعالة، لأنّ غيابها سيؤدي إلى انتشار المرض في إسرائيل، ومن جهة ثانية منع دخول العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل ينذر بانهايار اقتصادي فلسطيني في الضفة كمقدمة لحالة فوضى، ما يحثّ إسرائيل على مزيد من التعاون مع السلطة الفلسطينية لمنع الانهيار والفوضى. ويرى "مركز القدس" أنّ القضية الفلسطينية وضعت جانباً وتعطل تطبيق خطة ترامب للسلام. وبرغم تصاعد التنسيق مع الفلسطينيين، فمن غير المرجح أن يثمر ذلك عن تغييرات

جزيرة في السياسة الفلسطينية والموقف من الصراع. وبالنسبة لغزة، من المرجح في حال تفشي الوباء أن تذهب "حماس" إلى توجيه الضغط الشعبي في غزة ضد إسرائيل.

وفي المقلب الاقليمي يعتقد بعض الخبراء أنّ التركيز على كورونا قد حدّ من تصاعد الأخطار الإقليمية. فرغم الأعداد المنخفضة نسبياً للإصابات في منطقة الشرق الأوسط، باستثناء إيران، إلا أنّ الأعداد مرجحة للتصاعد بسبب اكتظاظ المدن، ووجود ملايين اللاجئين والنازحين. ويختلف معهد دراسات الأمن القومي ومركز القدس للشؤون العامة مع هذا الطرح المتفائل، فعلى الرغم من التغيرات المحتملة الناجمة عن تفشي الوباء، إلا أنّ معظم لاعبي الشرق الأوسط يتعاملون معه على أنه حالة مؤقتة فقط، بمجرد انتهائها سيستأنفون السعي خلف مصالحهم. ومن المستبعد أن تتغير التوجهات السياسية المعادية لإسرائيل في البيئة الاستراتيجية المحيطة. فإيران الأكثر تضرراً من الوباء الذي ضربها وهي في أسوأ حالاتها - ظروف اقتصادية سلبية مترافقة مع نمو أزمة النفط. ومن جهة ثانية هناك احتمال ولكن بسيط بأن تسرع إيران تطوير مشروعها النووي تحت غطاء الانشغال العالمي بكورونا.

من جهة ثانية، أبرزت أزمة كورونا ضرورة تنسيق الجهود مع الدول التي أبرمت اتفاقيات سلام مع إسرائيل مثل الأردن ومصر والسلطة الفلسطينية، كما تمهد هذه الجائحة لمزيد من التطبيع مع الدول "السنية" بحسب التعبير الإسرائيلي.

وعلى الصعيد العالمي يشكّل الوباء تهديداً لمبدأ العولمة، ما يعمّق المسؤولية الفردية لكل دولة على حدة في التعامل مع الوباء وإنعاش الاقتصاد ما ينذر بتحوّلات هيكلية في طبيعة النظام العالمي.

إن تنامي الصراع الصيني الأمريكي، والركود الاقتصادي المتوقع في أميركا وأثر كل ذلك على الانتخابات الأميركية في تهديد فرص ترامب، والخطط الأميركية الجديدة لتخفيض التواجد العسكري الأميركي في الخارج وخاصة العراق، يفتح الطريق أمام إيران للوصول أكثر إلى حزب الله وسورية. وهذه التغيرات في وضع الولايات المتحدة كقوة عالمية واحتمال فشل ترامب في الانتخابات الرئاسية، تمثّل التهديدات الأخطر على الأمن القومي الإسرائيلي.

7 - خاتمة:

إن أبرز القضايا الخائفة التي تقف على رأس جدول الأعمال في الاقتصاد الإسرائيلي بفعل تفشي وباء الكورونا، هي مسألة البطالة التي بغالبيتها العظمى حالياً ناجمة عن إخراج عاملين إلى إجازات غير مدفوعة الأجر. وفي ذروة الإغلاق بلغ عدد المعطلين من العمل قرابة 1,15 مليون نسمة، وشكلوا نسبة 27%، من بينهم كان أقل من 200 ألف عامل تم فصلهم كلياً من العمل. ولكن بعد فتح الاقتصاد تدريجياً ابتداء من منتصف أيار الماضي، وحتى الأيام الأخيرة، بمعنى أقل من شهرين بقليل، فإن 860 ألف شخص كانوا ما يزالون في عداد العاطلين من العمل. وهذا العدد مختلف عليه، لأنه في تقديرات بنك إسرائيل المركزي السابق ذكرها، يتراوح عدد المعطلين عن العمل ما بين 650 ألف إلى 720 ألف عامل.

وتقول تقارير إن المؤسسات الرسمية باتت تستصعب طرح إحصاء دقيق لأعداد العاطلين من العمل، بسبب أن قسماً منهم لا يسجلون أنفسهم في مكاتب التشغيل ومؤسسة الضمان الاجتماعي الحكومية، مؤسسة التأمين الوطني، لأنهم لا يستحقون مخصصات بموجب الأنظمة القائمة. في حين تدعي السلطات أن قسماً من العاملين عادوا إلى أعمالهم، ولكنهم لم يبلغوا المؤسسات الرسمية. هذا في وقت أصبح الاستيطان في الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967 يمثل الخلاص من الفقر ويعتبر البوابة للانضمام للنخبة الجديدة التي تبلورت في المجتمع الاستيطاني. ولقد فتحت المستوطنات أمام الشرائح الدنيا الفرص للحراك الاجتماعي والاقتصادي؛ وهذا أدى عملياً إلى إلغاء الخط الحدودي الفاصل بين الضفة الغربية التي تحتضن معظم المستوطنات اليهودية، التي أقيمت بعد حرب عام 1967، وبين إسرائيل. من هنا نجد أن أكثر الفئات السكانية التي تركت إسرائيل وانتقلت للعيش في المستوطنات هي تلك التي كانت تقطن فيما يعرف بـ "مدن التطوير"، المقامة في الأطراف الشمالية والجنوبية من إسرائيل، حيث أن هذه المدن، هي الأكثر فقراً في إسرائيل، ومعظم سكانها من الشرقيين. والدوافع التي أدت إلى انتقال أبناء الفئات الدنيا للإقامة في المستوطنات هي دوافع اقتصادية محضة، لكنها أدت إلى انقلاب في توجهاتهم الأيدلوجية والسياسية، حيث ارتبط التحول الإيجابي في حياة هؤلاء وأسرهم بالانتقال للاستيطان في مستوطنات الضفة الغربية، وأدى ذلك إلى ثلاثة تحولات بارزة: أقنعت الأزمة الاقتصادية جماهير الأحزاب الدينية الحريدية التي لم تظهر حماساً كبيراً للانتقال للعيش في المستوطنات بعد حرب عام 1967 ليس فقط للإقبال على الإقامة في هذه المستوطنات، بل وإنشاء مستوطنات

خاصة بها. كما منحت المستوطنات المقامة في الضفة الغربية أتباع التيار الحريدي بيئة مناسبة تلائم توجهاتهم الانعزالية في ظل أدنى مستويات الاحتكاك مع المجتمع العلماني. ومن هنا ليس من المستغرب أن تكون ثلاث من أصل ست مستوطنات يهودية قد تحولت إلى مدن في الضفة الغربية هي مستوطنات يقطنها المتدينون الحريديم، وتدل معطيات وزارة الإسكان الإسرائيلية على أن معظم اليهود الذين يتجهون للإقامة في مستوطنات الضفة الغربية هم من المتدينين الحريديم الفقراء المتحمسين للحصول على الامتيازات السخية التي تقدمها دولة الاحتلال. وقد بات من الواضح أن بقاء الأوضاع الأمنية في الضفة الغربية على حالها ومواصلة السلطة الفلسطينية تعاونها الأمني مع إسرائيل لن يقنع فقط اليهود الذين انتقلوا للعيش في المستوطنات بأن قرارهم كان صائباً؛ بل إنه سيقنع المزيد من القطاعات السكانية في إسرائيل بالانتقال للعيش هناك للاستفادة من ظروف الحياة الجيدة. وقد أدت الخصخصة إلى تعلق الفقراء والمحتاجين بالخدمات التي تقدمها الأحزاب الدينية؛ فلهذه الأحزاب مؤسسات اجتماعية تقدم الدعم للفقراء، علاوة عن أن لديها أجهزة تعليم خاص تقوم على تقديم تسهيلات كبيرة للمنتمين للطبقات الفقيرة خاصة في المستوطنات. وقد أسهم ازدياد معدلات الفقر الذي نجم عن الأزمة الاقتصادية الأخيرة في دفع قطاعات من الإسرائيليين نحو التدين، الأمر الذي أدى إلى تدعيم القاعدة الشعبية للحركات الدينية؛ لاسيما إزاء انهيار سياسة الرفاه الاجتماعي وتخلي الدولة عن مسؤولياتها تجاه الطبقات الفقيرة التي لم تتجه للإقامة في المستوطنات، مما جعلها تتجه نحو التدين؛ وقد شغلت الحركات الدينية الفراغ الذي خلفته الدولة مما عزز من قاعدتها الشعبية.